الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب الجزائري

شهادة مشا ركة

يسر السيد مدير مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب الجزائري ورئيس اللجنة العلمية للملتقى منح هذه الشهادة

للدكتور: حجاب مداني(جامعة المسيلة)اعترافاً بما قدمه من جهود في إنجاح فعاليات الملتقى الدولي حول: الموروث الثقافي والسياحي ودوره في خدمة التنمية المستدامة يومي: الاثنين والثلاثاء 13. 14 ربيع الأول 1441هـ الموافق لـ: 11 . 12 نوفمبر 2019، وذلك بتقديم مداخلة عنوانها:

السياحة ودورها في تعزيز التنمية المحلية وكركيزة للمحافظة على التراث الثقافي

متمنين له كل التوفيق في مسيرته العلمية والبحثية

رئيس اللجنة العلمية للملتقى

أ.د عاشور سرقمة

مدير المخبر

أ.د مدير مخبر التراث الثقافي واللغوي والأدبي بالجنوب الجزائري

الأستاذ أ.د محمد السعيد بن سعد

الملتقى الدولي حول :

الموروث الثقافي و السياحي و دوره في خدمة التنمية المستدامة

استمارة المشاركة

الاسم : إبراهيم .....اللقب : دحماني .

الدرجة العلمية: باحث دكتوراه علوم

التخصص: تسيير المدينة .

الجامعة: محمد بوضياف بالمسيلة

الهاتف :0697822501

الاسم: مداني ..... اللقب: حجاب.

الدرجة العلمية: باحث دكتوراه علوم

التخصص: تسيير المدينة.

الجامعة : محمد بوضياف المسيلة

الهاتف :0660442029

البريد الإلكتروني :

dahbrahim28@gmail.com

عنوان المحور : المسالك السياحية والثقافية إحياء للموروث الثقافي ورافد للتنمية المستدامة .

عنوان المداخلة : السياحة ودورها في تعزيز التنمية المحلية وكركيزة للمحافظة على التراث الثقافي.

ملخص:

يعتبر موضوع التراث من الموضوعات التي كثر تداولها منذ عقود قليلة، ذلك أن الحفاظ على التراث كان ولايزال نواة المفهوم الجديد للتراث العالمي الذي تضمنته اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام 1972التي وضعت بنودها منظمة اليونسكو.
إذ أن الاهتمام المتزايد أمميا بالتراث ومحاولات إحيائه والمحافظة عليه، إنما هو نتيجة طبيعية لزحف العولمة على الخصوصيات الثقافية للشعوب، فنمطية العولمة تهدد التراث المادي واللامادي بالاندثار والتلاشي.
وحتى يمكننا فهم الثقافة الحالية والبناء الاجتماعي القائم لأي مجتمع من المجتمعات لابد من دراسة التراث الثقافي.
ومما لا شك فيه أن التقدم الهائل في صناعة السياحة والعمل على تنشيطها ليس فقط بالنسبة للمجتمعات الكبرى أو المتقدمة، إنما أصبحت العديد من المجتمعات النامية والتي ليس لديها من مقومات الصناعة تعتمد على البيئة الإيكولوجية أو الثقافة الشعبية، فقد أصبحت تلك المجتمعات تعمل على جذب السياحة، وأصبح التقدم الهائل في صناعة السياحة جعل المجتمعات تعمل على القيام بالمشروعات التي تؤدي إلى الجذب السياحي.
***الكلمات المفتاحية:** السياحة، التنمية الاقتصادية، التراث الثقافي، مدينة عنابة.

Résumé

Le thème du patrimoine est l'un des nombreux thèmes abordés depuis quelques décennies et la préservation du patrimoine a été et reste le noyau du nouveau concept de patrimoine mondial contenu dans la Convention du patrimoine mondial de 1972.

L'intérêt croissant de la communauté internationale pour le patrimoine et les tentatives visant à le restaurer et à le préserver sont une conséquence naturelle de la mondialisation des spécificités culturelles des peuples, qui constitue une menace pour le patrimoine matériel et non matériel de l'extinction et de la disparition.

Afin de comprendre la culture actuelle et la structure sociale existante de toute société, le patrimoine culturel doit être étudié

Il ne fait aucun doute que les énormes progrès réalisés dans l'industrie du tourisme et sa revitalisation non seulement pour les sociétés grandes ou développées, mais également pour de nombreuses sociétés en développement dont les ingrédients ne dépendent pas de l'environnement écologique ou de la culture populaire, Les énormes progrès réalisés dans l'industrie du tourisme ont amené les communautés à travailler sur des projets menant à des attractions.

***** Mots clés: tourisme, développement économique, patrimoine culturel, ville d'Annaba.

المداخلة:

1/- بعض مفاهيم الدراسة : تتعدد المفاهيم والتعريفات حول موضوع التراث الثقافي والجذب السياحي منها مفهوم الثقافة حول أي مجتمع بما تملكه من مقدرات ملموسة وغير ملموسة تمثل الماضي والحاضر ورؤى للمستقبل ، وفضلاً عن ذلك أن التراث يشكل مركباً رئيسياً لخصوصية الشعوب والجماعات كما أنه يقدم الفائدة الاقتصادية و يلعب دوراً حاسماً في التطوير الاقتصادي وخاصة على الصعيد المحلي وهذا يؤدي إلى رؤية جديدة وذلك بالاهتمام بالسكان ونوعيتهم ومهاراتهم على صعيد انقاذ وحسن استخدام التراث اقتصاديا ومن أهم هذه المفاهيم والتعريفات مايلي:

- **السياحة :**

الصندوق الوطني يُعرف السياحة التراثية هكذا: "تجربة السفر إلى الأماكن والأنشطة التي تمثل أصالة قصص الناس من الماضي والحاضر التي تشمل التاريخ والثقافة والموارد الطبيعية **".[1]**

- **التنمية :**

يعتبر مفهوم التنمية من المفاهيم غير القارة نسبيا فقد خضع دوما لتأثيرات حقول معرفية كثيرة كالاقتصاد والسياسة والاجتماع، فمن مسحة اقتصادية بحتة إلى تعريف شبه اجتماعي إلى تأثر بمقولات الحرية، والاستدامة، البيئة وهكذا. وعلى الرغم من مرور فترة طويلة على نحت هذا المفهوم في الساحة العملية إلا أن الإجماع حوله بقي مفقودا، ونعتقد أن مرد ذلك اختلاف الرؤية الإيديولوجية والاقتصادية والعلمية، فمثلا في الدول المتقدمة تدل التنمية على استغلال الموارد البشرية والمادية للوصول إلى مستويات اقتصادية واجتماعية أكثر ارتفاعا، أما في الدول النامية فتتمركز حول اللحاق بالمستويات الاجتماعية والاقتصادية للدول المتقدمة، بينما تعرفها الأمم المتحدة بأنها عملية تصميم كتهيئة الظروف الملائمة للتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ككل، وهي تعتمد على مشاركة المجتمع إلى أقصى حد ممكن**[2].**

- **التراث الثقافي :**

التراث الشعبي أو الفولكلور كلمة تتكون من مقطعين folk وتعني الناس ، وlore بمعنى حكمة أومعرفة ، وعليه يكون المعنى الحرفي معارف الناس أو حكمة الشعب . وقد كان للأثري الانجليزي "وليام جون تومز" فضل نحت واستدخال هذا المصطلح عندما أرسل خطابا إلى مجلة اثينيوم يقترح فيه تبني كلمة (فولك -لور) بديلا عن الآثار الشعبية **[3].**

2/- ما أهمية التراث ؟؟؟

لا تخفى أهمية التراث في عكس تاريخ وحضارات الأمم، خصوصا تلك التي لا يوجد لها إلا شواهد ضئيلة متفرقة، فالتراث أنجع وسيلة لصناعة التميز وإبراز الهوية الوطنية والكشف عن ملامح خصوصيتها، عطفا على تغذية العقل ومدّه بالقيم، إلى جانب إسهامه في تشكيل الوعي العام، ولهذا كان الحفاظ عليه ونشره ونقله عبر الأجيال والحرص على ضمان استمراريته مسؤولية الجميع بلا استثناء **[4]**

صحيح أن التراث والمأثورات التراثية بشكلها ومضمونها تبقى عموما أصيلة ومتجذرة إلا أن فروعها تتطور وتتوسع مع مرور الزمن بفعل التأثر والتأثير على الثقافات والحضارات الأخرى، وعناصر التغيير والحراك في الظروف الذاتية والاجتماعية لكل مجتمع. فقوة التراث تؤثر على سلوكات الافراد والمجتمعات، حيث إن استمرار القيم والسلوكيات المميزة علاوة على ما هو مادي في عروق كل جماعة من الناس مرتبط بشكل مباشر بتثمينها لتراثها القيمي والحضاري.

2-1-ما هي أنواع التراث ؟؟؟

كلنا ندرك أن التراث في مجمله نوعان، مادي ولامادي، يتمثل التراث في ما يُخلفه الأجداد من آثار ظلت باقية من منشآت دينية وجنائزية كالمعابد والمقابر والمساجد والجوامع، والمباني الحربية والمدنية مثل : الحصون والقصور، والأبراج والأسوار، والتي تُعرف في لغة الأثريين بالآثار الثابتة، إلى جانب الأدوات التي استخدمها الأسلاف في حياتهم اليومية، والتي يُطلق عليها الأثريون الآثار المنقولة. أما الشق المعنوي للتراث فيتكون من عادات الناس وتقاليدهم، وما يُعبرون عنه من آراء وأفكار ومشاعر يتناقلونها جيلاً عن جيل**[5].**

وهنا يمكن أن نصنف الموروث الشعبي إلى أربعة فروع رئيسة كبيرة تتفاعل وتتكامل هي:
***الأدب الشفوي:** كفنون الكلام وضمنها نجد الأغاني والسير والأمثال والأساطير والخرافات.
***الثقافة المادية:** كالفنون والحرف وأساليب التزيين والعمارة والأزياء ، وفن الطبخ وطرق الطهي.
***العادات والمعتقدات:** كالأعياد والاحتفالات والألعاب، والمعتقدات الدينية والشعبية والنظرة إلى الكائنات والكون وتفسير نشأته.
***فنون الأداء:** كالموسيقى والرقص والدراما وغيرها .

2 -2-كيف نتعامل مع التراث الثقافي ؟؟؟

لما طفا التراث إلى السطح تناولته ثلاث نزعات من حيث كيفية التعامل معه: سلفية، مستهينة، وثالثة وسطية:

- النزعة السلفية أساسها الحفاظ على التراث بما فيه من إيجابي وسلبي وتحجير استثماره أو استغلاله كمادّة للدراسة والتمحيص باعتباره يمثّل خصوصيات أمّة وحاويا لعاداتها وتقاليدها وتجاربها وممارساتها في الحياة.

- النزعة المستهينة وتستهين به تتجاوزه وتعتبره مادّة، أكل الدهر عليها وشرب، ومظهرا من مظاهر التخلّف والرّجعيّة لا يمكن العودة إليه والأخذ منه أو حتّى غربلته داعية إلى بناء ثقافة نمطية جديدة تواكب العصر ولا ترتكز على ثوابت قديمة.

بين هاتين النظرتين تنشأ نظرة ثالثة لا تقدّس ولا تتنكّر تروم إدراك طبيعة التّراث وتجديد أساليب التعامل معه وفق ما تتطلّبه مقتضيات العصر الحديث مع الإبقاء على الثوابت وعدم الإساءة إليها. وهو التوجه الذي نتبناه بالنظر إلى المتغيرات والمستجدات التي عرفها المجتمع.

2-3- السبيل إلى المحافظة عليه؟؟؟

إن مراقبة هذا الإرث الثقافي المتنوع والمحافظة عليه يعتبر أحد أهمّ المبادئ للتنمية المستدامة، ذلك أن التراث اللامادي في نظر لويزة غاليز الباحثة بالمركز الوطني الجزائري للبحث في عصور ما قبل التاريخ والإنسان ، هو «طاقة متجددة»**[6]** ، ما يستدعي تشجيع البحث والابتكار في مجال حماية التراث اللامادي حيث لايزال البحث في هذا المجال مهمّشاً. ولا يقتصر الأمر على حماية هذه المفردات والعناصر التراثية المادية واللامادية داخل المتاحف والمحميات على أهميتها، وإنما البحث في قابليتها للتحديث والعصرنة بعيداً عن تثبيتها في مغلفات جامدة للفرجة وأخذ الصور التذكارية، وعبر إحيائها وتثمينها والتعريف بها، ثم جعلها جزء من الواقع اليومي للإنسان بإبراز القيمة التاريخية والحضارية لها، والتأكيد على الغنى والتنوع الذي يتميّز به التراث وضرورة جمعه وتدوينه والعمل على توظيفه في الخطط والاستراتجيات التنموية ، لا مناص من استثمار الوسائل التكنولوجية الحديثة من أجل نشر هذا التراث والسعي إلى توظيفه في خدمة الأهداف التنموية، ولابد في هذا السياق من الاقتداء بتجارب بعض الدول فيما يتعلّق بخلق مقاربة وظيفية للتنمية التراثية، ذلك أن إغفال المكون الثقافي عند بلورة الاستراتيجيات والمخططات التنموية من شأنه أن يؤدي إلى نفور الناس وعدم اندماجهم لتفعيل تلك المخططات خاصة إذا تعارضت مع خصوصياتهم الثقافية المحلية.

2-4-المحافظة، مسؤولية من؟؟؟

إن الخطر الذي يتهدد التراث الثقافي لبعض المجتمعات عبر العالم وتقليل فرص استدامته والحفاظ عليه، يدعو المؤسسات العالمية المختصة في حماية التراث إلى تنظيم سلسلة من حملات التوعية المحلية وتطوير محتوى إعلامي قويّ لتشجيع المجتمعات المحلية للمساهمة في حماية التراث الثقافي والعمل على توثيقه. وهنا يجب التشديد على أن تحقيق الأهداف المنشودة لا يقع على جهة معينة وإنما على مختلف شرائح المجتمع ومؤسسات الدولة ابتداء من المدرسة ومروراً بالمؤسسات الخاصة والعامة ذات الصلة وكذلك الجامعات وانتهاء بالوزارت ذات الصلة بالثقافة والتربية.

ولعل في إدخال التراث في المناهج التربوية المدرسية والجامعية، ممّا يساهم لامحالة في حفظ التراث من الضياع والاندثار فقط، وكذلك في تحديثه وعصرنته وفق منهج علمي وبحث معمّق ورؤية إبداعية خلاّقة تنتقل بالتراث من الذاكرة المستهلكة إلى المستقبل المنتج.

2-5-الموروث الثقافي :

تعمل المجتمعات والشعوب في جميع أنحاء العالم على الحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري كونه يشكل جزء من تاريخها وشخصيتها الاجتماعية والثقافية ، بل إن هذا الموروث أصبح جزء لا يتجزأ من الموروث الإنساني العالمي.

أ-التراث الثقافي المادي :

يعتبر التراث الثقافي أحد المكونات الرئيسية للهوية الثقافية للشعب وموردا مهما للتنمية المستقبلية. ويشمل كل ما يصنعه الإنسان في حياته وكل ما ينتجه العمل البشري من أشياء ملموسة وكذلك كل ما يحصل عليه الإنسان عن طريق استخدام فنونه التكنولوجية ، فالتراث الثقافي المادي المتمثل في المعالم الأثرية هي ممتلكات ثقافية وحصيلة الشعوب ومنجزاتها التى خلفتها وشواهد عليها وهي حلقة وصل بين الماضي والحاضر**[7].**

ب- التراث الثقافي اللامادي :

تعرّف اتفاقية اليونسكو لسنة 2003 التراث الثقافي غير المادي بكونه الممارسات والتصورات وأشكال التعبير والمعارف والمهارات، وما يرتبط بها من آلات وقطع ومصنوعات وأماكن ثقافية، التي تعتبرها المجموعات وأحيانا الأفراد جزء من تراثها الثقافي. هذا التراث الذي يسمى أيضا "التراث الثقافي الحي" يشمل الميادين الآتية :

العادات وأشكال التعبير بما فيها اللغة التي تمثل محرك التراث الثقافي الغير مادي، فنون الاستعراض، الممارسات الاجتماعية، الطقوس، الأحداث الاحتفالية، المعارف والتفاعلات مع الطبيعة والكون، الكفاءات والمهارات المرتبطة بالحرف التقليدية .

وهذا التراث الثقافي الغير مادي تتوارثه الأجيال مع إبداعه وتطويره باستمرار بما يتفق بيئتها وتفاعلاتها مع الطبيعة وتاريخها، وهو ينمي لديها الإحساس بالهوية والشعور بالاستمرارية والتنمية المستدامة.

وحماية هذا التراث يشجع ويغذي تنمية تعدد الثقافات والإبداع **[8].**

ب-بغض التشريعات والقوانين الصادرة لحماية الموروث الثقافي على الصعيد الدولي :

تشكل مجموعة الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والقوانين على مستوى الدول الإطار العام لحماية التراث الثقافي ، على سبيل الذكر وليس الحصر.

*** على المستوى الدولي :**

اتفاقية لاهاي لسنة 1907 واتفاقية لاهاي لسنة 1954و البروتوكولات التابعة لها، والاتفاقية الدولية المتعلقة بالتدابير لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية لسنة 1970 و 1985، والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، واتفاقية حماية التراث المغمور تحت المياه لسنة 2001، والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي غير المادي لسنة2003. والتوصية بشأن التدمير المتعمد للتراث الثقافي لسنة 2003م ، واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي لعام **9].** 2005

3/- أهمية التراث الثقافي في تنمية المناطق المحلية الثقافية :

تعتبر صناعة السفر والسياحة من أهم القطاعات الباعثة لفرص العمل، حيث يستوعب هذا القطاع ملايين الأشخاص عبر العالم. ومن الجدير بالذكر أن المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات العائلية تسهم هي الأخرى في إحداث مناصب شغل صغيرة لها علاقة بالنشاط السياحي. وقد بينت الأبحاث في هذا المجال أن وتيرة نمو فرص الشغل في هذا القطاع تتجاوز نسبة النمو المسجلة في باقي مجالات النشاط الصناعي، الأمر الذي يجعل الدول النامية والبلدان الأقل نموا تتمتع بميزة تنافسية هامة نظرا لكثافة فرص الشغل التي يتم إحداثها في هذا القطاع ، وجود المعالم الأثرية يوفر فوائد اجتماعية واقتصادية ملموسة للمجتمعات المحلية التي تعيش بالقرب من هذه المواقع، وللمجتمع في جملته ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية:

أ- فرص التشغيل في المناطق الثقافية:

تتجه العناية عادة إلى المناطق الضعيفة للقيام بالاستثمارات السياحية، وذلك حرصا على المساواة بين مختلف مناطق البلاد من حيث خلق فرص الشغل في المجال السياحي وتشجيع السكان على الاستقرار والحد من هجرة المناطق الثقافية إلى المدن المكتظة بالسكان.

ب- الاستثمارات في البنية التحتية :

يستوجب العمل السياحي بمفهومه الصناعي استثمارات كبيرة في البنية التحتية التي تسهم بدورها في تحسين ظروف الحياة اليومية للمواطنين وتوفر أسباب الراحة للسياح. وتتعلق المشاريع التنموية في المجال السياحي بتطوير الموانئ الجوية وتحسين الطرقات وبناء الموانئ الترفيهية وتحسين أساليب تصريف المياه ومعالجتها وترميم المعالم الأثرية والمتاحف والمواقع الطبيعية .

ج- الإيرادات من الضرائب الموظفة على النشاط السياحي بالمناطق:

تستفيد خزينة الدول سنويا من مئات الملايين من الدولارات من الضرائب على النشاط السياحي والخدمات ذات العلاقة بالمناطق الثقافية مثل الخدمات الفندقية والمطاعم والضرائب على الموانئ الجوية وعلى المبيعات ومواقف السيارات والضريبة على الدخل وغيرها من الرسوم الجبائية **[10].**

4/- السياحة ودورها في تعزيز التنمية :

4-1-كيف تنجح السياحة التراثية : سياحة التراث الثقافي (أو السياحة التراثية) : هي فرع من فروع السياحة التي تهتم بالتراث الثقافي للمواقع السياحية.

وكبداية نذكر مبادئ وخطوات وضعها الصندوق الوطني للمحافظة على التراث التاريخي في عام 1993: المبادئ وضعت خلال المبادرة دامت ثلاث سنوات ومولت جزئيا من الصندوق الوطني للفنون. خلال هذه المبادرة، عمل الصندوق الوطني لصون التراث التاريخي في ستة عشر مناطق نموذجية في أربع ولايات هي ولاية :انديانا– وتينيسي– وتكساس– وويسكونسن . كان للبرنامج نتائج مهمة في مجال الحفاظ، والسياحة، والتنظيم والتنمية الاقتصادية. ودروس غنية في كيفية تطوير إدارة التراث الثقافي والسياحة.

تطوير السياحة التراثية الثقافية هي عملية تراكمية ، والمجتمعات المحلية سوف تكرر الخطوات المذكورة في هذا الفقرة في كل مرحلة من مراحل التنمية. نضع في اعتبارنا أن برنامج تطوير نظام اقتصادي قوي بالنسبة للتراث الثقافي يتطلب استثمارا والتزام، استثمار موارد مالية والالتزام من الموارد البشرية بما في ذلك قيادة قوية.

ليس بمقتدر كل مجتمع ان يعمل برنامج للسياحة الثقافية. المجتمعات التي فقدت الكثير من تراثها، أو تلك التي لم ترع إمكاناتها الثقافية أو تلك التي ليس لديها الموارد التاريخية والثقافية والطبيعية لجذب الزائرين .

أ- السياحة هي أداة قوية للتنمية الاقتصادية :

السياحة تخلق وظائف وتوفر فرص عمل جديدة وتعزز الاقتصاد المحلي، تُساعد على حماية كنوز الأمة الطبيعية والثقافية وتحسن نوعية الحياة للمقيمين والزوار على حد سواء.

الربط بين السياحة والتراث والثقافة يمكن أن تفعل أكثر بكثير من تعزيز الاقتصادات المحلية من كل منها على حدة. هذه هي الفكرة الأساسية في مجال السياحة التراثية: احفظ التراث والثقافة، وتقاسمها مع الزوار، وستجني الفوائد الاقتصادية من السياحة.

ثقافة + السياحة + التراث = اقتصاد مستدام

ب- فوائد السياحة التراثية :

التراث الثقافي والسياحة يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي هائل على الاقتصاد المحلي. هناك فوائد اقتصادية وفرص عمل وارتفاع قيمة العقارات. وكذلك برنامج إدارة السياحة الفعالة يحسن نوعية الحياة للمقيمين والاستفادة من خدمات السياحية. أي أنها تحفز المجتمع على العمل معا لتطوير صناعة سياحية مزدهرة.

ولعل أكبر فائدة للسياحة التراث الثقافي هي في زيادة الفرص المتاحة لتنويع الاقتصاد، وسبل الازدهار الاقتصادي التي تعتمد على خاصية المجتمعات الفريدة.

ج- تحديات السياحة الثقافية :

عندما يكون التراث هو جوهر ما يقدم المجتمع للزوار، فحماية هذا التراث هو أمر ضروري.

التحدي الرئيسي في برامج السياحة الثقافية هو ضمان أن زيادة السياحة لا تدمر الصفات التي جذبتهم .

لأن السياحة هي تتطور وتتغير بسرعة، لأنها تواجه تحديات مستمرة.

السياحة عموما هي صناعة "نظيفة" ، ليس هناك مداخن أو أي مواد كيميائية خطرة. ولكنها تتطلب بنية تحتية من طرق ومطارات وإمدادات مياه، وخدمات عامة مثل: الشرطة والحماية.

ولكن التحديات ليس فقط من تأثير الزوار، بل أيضا من توقعاتهم لمنتجات وخدمات عالية الجودة. السياحة هي أساسا صناعة للخدمات، وهذا يعني أنها تعتمد على كفاءة الناس في الوظائف المختلفة. السياحة ليست علاجا شافيا، بل شكل من اشكال الجذب للتنمية الاقتصادية. **[11]**

4-3- السياحة ودورها في الحفاظ على التراث الثقافي :

تعتبر السياحة من أهم الموارد الاقتصادية للعديد من الدول الغربية والعربية. ونتيجة لانتشار العولمة فقد أصبح التعرف على حضارات الدول الأخرى أمر بالغ الأهمية. وأصبحت السياحة بأنواعها من أهم المصادر الثقافية والتعليمية عن المجتمعات المختلفة. إلا أننا نجد أن هنالك تضارباً ما بين السياحة والحفاظ على التراث الثقافي والبيئة. وقد ازداد الاهتمام بهذا الجانب من الصراع القائم ما بين الحفاظ والسياحة نتيجة للعولمة، وضعت الاتفاقية العالمية للسياحة الثقافية عام 1999 ونتيجة لإدراك أهمية استدامة مواقع التراث الثقافي والطبيعي كمصدر اقتصادي وثقافي وتعليمي. والتي أتت لتحتل مكان الاتفاقية السابقة الصادرة عن ICOMOS (اتفاقية السياحة الثقافية لعام1976) ، ويأتي الفارق الأساسي ما بين الاتفاقية الحديثة وتلك التي سبقتها من خلال العلاقة ما بين الحفاظ والسياحية.

لقد أصبحت السياحة ظاهرة معقدة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية ثقافيه، تعليمية وفيزيائية وجمالية. وللوصول إلى فائدة متبادلة ما بين التوقعات والمعطيات لدى الزائرين والمجتمعات المحلية المستضيفة لهؤلاء الزائرين هنالك العديد من التحديات المطروحة.

إن التراث الثقافي والتنوع في الثقافات والمجتمعات هما من أهم عوامل الجذب السياحي، والإدارة الضعيفة للسياحة وارتباط السياحة بالتطور يؤثر ويهدد البنية الفيزيائية للمواقع السياحية وخاصة لأصالتها وتميزها.

كذلك تؤثر السياحة على أنماط حياة المجتمعات وعلى التكوين الايكولوجي لهذه المواقع.

على السياحة أن تجلب الفائدة إلى المجتمعات المستضيفة وأن توجد لديهم الحافز إلى المحافظة على المعالم وبقاؤها من خلال ممارساتهم.

وأن تعاون جميع الجهات من مخططين وعاملين بالحفاظ والمجتمعات المحلية وأصحاب القرار هو عنصر رئيسي لإدارة المواقع ووضع سياسات التطوير التي تهدف إلى إيجاد صناعة سياحية مستدامة تعمل على التأكيد على حماية المصادر التراثية للأجيال لقادمة.

أ- الجذب السياحي للموروث الثقافي:

تمثل المغريات والموارد وعناصر الجذب السياحي سواء الدينية ، الأثرية ، الطبيعية ، والعلاجية إحدى الركائز الأساسية للعرض السياحي في أي دولة، وكل هذه تعتبر عناصر منها يتحدد السائح مكان الزيارة المقصود، ولذلك تختلف هذه العناصر تبعا لطبيعة كل فرد التي يتأثر الطلب السياحي بها ، هذه العناصر تتمثل في طبيعة المكان من حيث توافر الشمس والرمال مثلا أو الجبال والجليد أو الغابات والأنهار ، وقد تكون هذه العوامل معالم سياحية أثرية في مناطق مختلفة من البلاد.

يمكن لآثار ما قبل التاريخ أن تجذب السياح الراغبين في التعرف عليها في بيئتها الطبيعية والاجتماعية ، وخاصة الآثار الثابتة غير المنقولة كالمعابد ، والأضرحة والفنون الصخرية . فالآثار تجذب إليها السائح منذ أكثر من مائة سنة وحتى يومنا هذا وإذا ما تم ربطه بنشاط سياحي منظم ، سوف يوفر دخلا ماديا كبيرا ويساعد في تطوير المناطق الموجودة بها هذه الآثار وتطويرها ، وذلك لأن السياحة الحديثة تحتاج الى شبكة من المواصلات لنقل السياح الى المناطق الأثرية.

ب- عناصر الجذب السياحي :

تتضمن عناصر الجذب السياحي الرئيسية ، المواقع الأثرية والتاريخية والصناعات التقليدية المحلية المتنوعة والفنون والموسيقى علاوة على المتاحف والنشاطات المشابهة التي تثير اهتمام السائح ، وتعتبر المواقع الأثرية من عناصر الجذب السياحي الرئيسة ، ويجب أن تكون عملية المحافظة عليها من خلال إدخال التحسينات والإبقاء على حالتها الأصلية بقدر الإمكان حيث أن المحافظة على هذه المواقع تزيد من الوعي بالخلفيات التاريخيــة والثقافية وتمكن الزوار من فهم ماضي البلاد الحافل وتطورها التاريخي .

5/- النتائج والتوصيات :

لقد حاولنا من خلال هذا العمل التعرف على مجموعة من النقاط تخص السياحة ودورها في تعزيز التنمية والمحافظة على هذا الموروث الثقافي من خلال طرح بعض الأفكار وهذا ما سمح لنا بالوقوف عند العناصر التالية :

1- أهمية السياحة ودورها المتزايد مستقبلا في الاقتصاديات القومية .

2- تعد الصناعات التقليدية والحرف أحد أهم وابرز مقومات التراث الثقافي في أي بلد.

3- يتوقف إنعاش التنمية المحلية والمحافظة على التراث وترقيته على عدة عوامل من بينها مدى توافر الموارد المالية لتمويل دورة الاستغلال ودورة الاستثمار للمشاريع المرتبطة بالقطاع ولمدى توافر التسهيلات الإدارية .

وبناءا على ما تقدم ندرج بعض التوصيات قصد المساهمة في تفعيل تنمية والمحافظة على التراث الثقافي وتنشيط السياحة:

* إعداد مخطط تنموي شامل واضح المعالم وبرزنامة زمنية.
* إعادة النظر في نظام التكوين المرتبط بهذا القطاع.
* تدعيم المنظومة القانونية والتشريعية حتى تكفل الحوافز الضرورية والتسهيلات اللازمة .
* إشراك القطاع الخاص وراس المال الأجنبي.
*دعم القطاع العمومي حتى يستطيع مواكبة التغيرات الحاصلة في هذا القطاع غلى المستوى العالمي ومواجهة المنافسة العالمية المفروضة عليه اليوم.
* بث الوعي السياحي لدى المواطنين من خلال الوسائل السمعية البصرية والمقروءة.
*تحسين صورة السياحة دوليا من خلال الندوات والملتقيات والمعارض وكافة وسائل الإعلام .
* وضع قطاع السياحة والصناعات التقليدية والحرف كأولوية ماسة من أولويات عمل برنامج الحكومة ورصد المزيد من الاعتمادات.
*إنشاء متاحف للسياحة وللصناعات التقليدية والحرف عبر كل قطر.

الخاتمة :

وختاماً ونحن نؤكد على أهمية تعزيز وتنمية وإبراز تلك الصفحات الجميلة من الذاكرة الثقافية والشعبية، لأنّها تاريخ ينبض بحياة شعب حي متنوع الثقافات، ما أدى الى أن يكون له هذا الكم النوعي الجميل من الموروثات . وكذلك يمكن حفظها من الزوال عبر تعريف او تذكير الجيل الجديد بها سواء عن طريق الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام، فإنّ قائمة التراث العالمي يزهو بجمال التنوعات الثقافية التي تشكل فسيفساء من الإبداع تعكس هويات الشعوب وأنماط تفكيرهم وفنونهم عبر الزمن .

❖ **قائمة الهوامش :**

1- لحسن أمقران ، التراث المادي واللامادي والواحات،2015،ص30.
2- علي العبادي، " واقع ومتطلبات تطوير السياحة والصناعات التقليدي في الوطن العربي "،مجلة التنمية الصناعية ، عدد 42،المغرب، 2001،ص151
3-تقرير المنظمة العالمية للسياحة 1999.
4-علي عفيفي علي غازي ، جريدة الحياة عدد 17 أبريل2015.
5- نفس المرجع السابق .
6- كريم الحلو، نقد التراث في زمن التحولات الكبرى ،2015.
7- نفس المرجع السابق ، ص6.
8- محمد الجوهري،"التراث الشعبي بين الفلكلور وعلم الاجتماع"،مجلة التراث والمجتمع، عدد1،مجلد 15 ،نيسان أبريل ،1975،ص145.
9- محمد الجوهري ، مرجع سابق ،ص147.
10- محمد الجوهري، مرجع سابق ، ص149.
11- تقرير الخوصصة و الاستثمار في السياحة بالجزائر ، وزارة ا لسياحة والصناعات التقليدية، 1999،ص6.

❖ **قائمة المراجع :**

- **الكتب :**

1- خليل المعايطة وآخرون ، مدخل إلى الخدمة الاجتماعية، دار الفكر، عمان، الأردن، دت.
2- فاروق أحمد مصطفى ، مرفت لعشماوي ، دراسات في التراث الشعبي ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ،2008 .
3- عبدالرحمن يسري احمد، تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها ،الإسكندرية ،الدار الجامعية،1996.

- **الرسائل الجامعية :**

1- دحماني إبراهيم ، التأهيل البيئي للنسيج الحضري العتيق ودوره في صناعة المشهد العمراني ، دراسة حالة قصر بوسعادة ،دراسة ميدانيـة لنيل شهادة الماجستير في تسيير الإيكولوجي للمحيط الحضري ،تحت إشراف حجاب مخلوفي ،معهد التسييـر والتقنيات الحضرية ، جامعـة المسيلة، 2015.
2-رياندرويش ،"الاستثمارات السياحية في الأردن" ،رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية 1997.